

TJAE

Tikrit Journal for
Administration & Economic Sciences
Journal Homepage: www.tu-Jaes.com



The role of the auditor's procedures in detecting financial fraud A survey of the views of a sample of auditors in Iraq

L. Murshid Sami Mohammed

University of Tikrit / Faculty of Management and Economics

MURSHID88@yahoo.c0m

<p>Article info.</p> <p>Article history: -Received -Accepted Availableonline: 2016/9/1</p> <p>Keywords: - Corruption - Financial Fraud - Forms of financial fraud -The difference between</p>	<p>Abstract</p> <p>By studying the role of procedures the auditor in the detection of financial fraud can be seen clearly having a significant correlation between the axes of the study, which support the hypotheses of the study on the existence of a correlation significant at the level of all the dimensions of the study, as well as by estimating the regression equation that if increased or improved efficiency measures The auditor one unit, the financial fraud will be reduced by 0.099 units, and that it has increased measures to reduce fraud by one unit, the financial fraud will be reduced by 0.638 units. Finally, the results of the regression analysis to prove the hypothesis of the moral influence of the efficiency measures procedures the auditor</p>
--	---

financial fraud and corruption	<p>المستخلص:</p> <p>من خلال دراسة دور اجراءات مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي يتبين جليا وجود ارتباط معنوي بين محاور الدراسة وهو ما يؤدي فرضيات الدراسة الخاصة بوجود علاقة ارتباط معنوي على صعيد جميع محاور الدراسة، كذلك من خلال تقدير معادلة الانحدار انه ان زادت او تحسنت كفاءة اجراءات مراقب الحسابات بوحدة واحدة فان التحايل المالي سوف تقل بمقدار 0.099 وحدة ، وانه ان زادت اجراءات الحد من التحايل بوحدة واحدة فان التحايل المالي سوف تقل بمقدار 0.638 وحدة. واخيرا فان نتائج تحليل الانحدار تثبت فرضية التأثير المنوي لكفاءة اجراءات مراقب الحسابات.</p>
--------------------------------	---

المقدمة:

ان الهدف الاساسي من تدقيق البيانات المالية للمنشأة هو الخروج برأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية، ومسؤولية مدقق الحسابات هو تكوين رأي المهني حول البيانات المالية. وتشتمل عملية التدقيق ممارسة الحكم المهني عند تصميم أسلوب التدقيق من خلال التركيز على ما يمكن ان يحدث من خطأ ، وتصميم وتنفيذ اجراءات التدقيق استجابة للمخاطر المقيمة من أجل الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة. ويثير اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية في القوائم المالية عادة الكثير من التساؤلات لدى العديد من الاطراف منها ، من المسؤول عن اكتشاف الخطأ والغش والتصرفات غير القانونية هل هو المراجع الخارجي أم هي ادارة الشركة التي عليها اقامة نظام سليم للرقابة الداخلية ووضع الانظمة والاجراءات اللازمة لمنع واكتشاف تلك الاخطاء والغش والارتباطات غير القانونيه ، ويعيد موضوع اجراءات مراقب الحسابات من المواضيع الحيوية والمهمة بالنسبة للاليات الكشف عن عمليات الاحتيال المالي، وبعبارة أخرى يمكن القول أن اجراءات مراقب الحسابات يمثل نقطة الارتكاز التي يعتمد عليها المستفيدون الخارجيون من القوائم المالية، اذ في ضوء هذه الاجراءات يحدد ويتم التعرف نقاط الضعف وأوجه القصور الموجودة في الاجراءات المالية والادارية للمؤسسة تحت التدقيق.

مشكلة البحث: تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

١- هل هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة اجراءات مراقب الحسابات وعملية الاحتيال المالي؟

٢- هل هناك تأثير معنوي لكفاءة اجراءات مراقب الحسابات في كشف عمليات الاحتيال المالي؟

أهمية البحث :

يهدف البحث الى الى التوصل لدرجة العلاقة بين الاجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات والكشف عن عمليات الاحتيال المالي، وما اذا كانت بعض (أو كل) من هذه الاجراءات ذات تاثير معنوي اكثر من غيرها لاعتمادها مستقبلا.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها أن هناك تأثير فاعل لكفاءة اجراءات مراقب الحسابات في كشف عن عمليات الاحتيال المالي في المنظمات، ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

١- هناك تباين من وجهة نظر المبحوثين حول كفاءة اجراءات مراقب الحسابات.

٢- هناك تباين من وجهة نظر المبحوثين حول عمليات الاحتيال المالي.

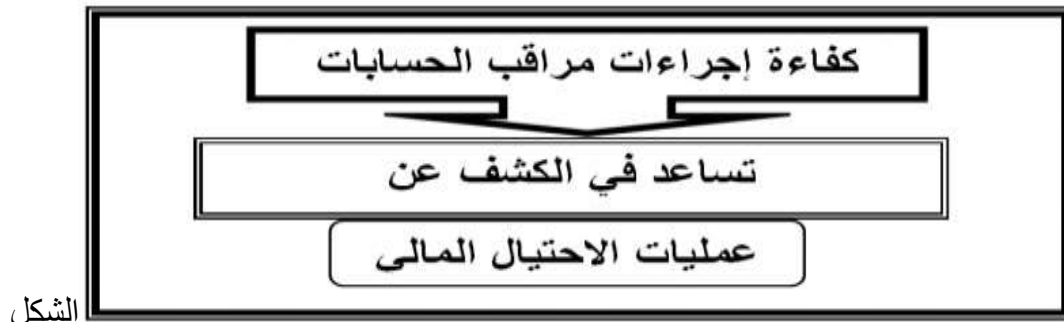
٣- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءة اجراءات مراقب الحسابات وعمليات الاحتيال المالي.

٤- هناك تأثير معنوي لكفاءة اجراءات مراقب الحسابات في كشف عن عمليات الاحتيال المالي.

منهج البحث: تم الاعتماد في البحث على المنهجين الاتيين:

- ١- المنهج الوصفي: من خلال الأدبيات ذات الصلة بالموضوع من رسائل وأطاريح جامعية ودوريات وكتب وأبحاث ومقالات انترنت.
- ٢- المنهج التحليلي: اذ تم توزيع استمارات الاستبيان (54 استمارات) على عينة من مجتمع الدراسة (مراقبي الحسابات في عدد من محافظات العراق خلال عام 2013) بوصفها اداة رئيسية لجمع البيانات من مجتمع البحث، حيث بلغ عدد الاستمارات المسترجعة والصالحة للتحليل (50) استمارة أي بنسبة (92.5%)، وروعي في صياغتها القدرة على التشخيص وقياس المتغيرات الرئيسية والفرعية للدراسة، واعتمد الباحث في تحديد متغيراتها على العديد من الدراسات والأبحاث.

أنموذج البحث: اعتمد الباحث الانموذج التالي من اجل الوصول الى هدف البحث:



الشكل

(١) / أنموذج الدراسة

خطة البحث: لغرض التحقق من فرضية البحث والوصول الى الهدف المحدد له تم تقسيمه الى المحاور الاتية:

- المحور الاول: تعريف الاحتيال المالي وأنواعه وأساليبه.
- المحور الثاني: مسؤولية مراقب الحسابات والاجراءات المتبعة في كشف الاحتيال المالي.
- المحور الثالث: تحليل وعرض نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات.

المبحث الاول

تعريف الاحتيال المالي وأنواعه وأساليبه

تعريف الاحتيال المالي :

الاحتيال: لغةً واصطلاحاً. الاحتيال لغةً هو: مطالبتك الشيء بالحيل وكل من رام أمراً بالحيل فقد حاوله... (ابن منظور، بدون سنة: ج11: 187). اما قانونياً فقد عرف وفقاً لقانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة (1969) (الاحتيال) في المادة (456) على انه: يعاقب بالحبس كل من توصل الى تسلم أو نقل أو حيازة مال منقول مملوك للغير أو لنفسه أو الى شخص اخر باحدى الوسائل الأتية:

- أ. باستعمال الطرق الاحتيالية.
- ب. باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أو تقرير أمر كاذب عن واقعية معينة متى كان من شأن ذلك خدع المجني عليه وحمله على التسليم.

لقد وردت تعاريف عديدة للاحتيال المالي، فقد عرفه الصبان على انه تعمد اخفاء أو تعديل البيانات لغرض الحصول على منافع خاصة، أو لتضليل طرف اخر ، أو للحيلولة بينه وبين الحصول على حقوقه المشروعة ، أو تحميله بما يزيد عن التزاماته الحقيقية أو الحصول على اصول وممتلكات الوحدة الاقتصادية لاستخدامها في الاغراض الخاصة"

(الصبان:1990:135)، أما الالوسي فقد عرفه على انه "فعل مقصود من قبل شخص واحد أو عدة اشخاص من الادارة أو الموظفين أو اطراف ثالثة والذي ينتج عنه تحريف في القوائم المالية" (الالوسي:2003:ج69:1). وبناء على ما سبق يمكن تعريف الاحتيال المالية بأنه أي فعل متعمد يستخدم من خلاله الخداع أو التزييف في البيانات المالي للحصول على منافع مباشرة أو غير مباشرة مادية أو معنوية.

الاحتيال المالي والخطأ:

هناك فرق جوهري بين الاحتيال والخطأ، فالاحتيال وكما سبق من تعريفات تتوفر فيه النية أو قصد التعمد في تحريف أو تغيير أو تضليل اية بيانات مالية، أما الخطأ فقد عرف وفقاً لمعايير التدقيق الدولية على انه "التحريفات غير المقصودة في البيانات المالية بما في ذلك حذف مبلغ أو خطأ في جمع بيانات أو معالجتها" (366 : IFAC)، لذلك فان الخطأ لا يندرج ضمن أشكال الاحتيال المالي لاختلاف الهدف أو الباعث فالاحتيال يكون هدفه تحقيق مكاسب شخصية مهما كان نوعها، أما الخطأ فلا وجود هدف له لان حصل بدون قصد.

الفرق بين الاحتيال المالي والفساد :

لقد تناولت الدراسات مصطلحي الاحتيال والفساد باسهاب، وكان بعضاً من هذه الدراسات والمقالات تتناولهما وكأنهما مترادفين، فيما ذهبت اغلب الدراسات العلمية الى التمييز بينهما، فقد اوردت الاسوساي الفساد على انه "الجهود المبذولة للتأثير على و/أو سوء استغلال السلطات من خلال اعطاء أو قبول المكافآت المغرية أو الغير قانونية لشخص لا يستحقها أو لمميزات اخرى خاصة" (دليل الاسوساي الرقابي حول الاحتيال والفساد:ط6:3). كما يعرف الفساد على انه "سلوك منحرف أو سلوك غير طبيعي يحدث لاعتبارات معينة ويتمثل بتفضيل المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة مخالفاً بذلك كل القوانين والانظمة و التعليمات" (القره غولي: 2010:12). ومن خلال الاطلاع على ما ورد في الادبيات المحاسبية يتبين ان مصطلح الفساد هو اشم من مصطلح الاحتيال، لذلك نجد العديد من الدراسات تشير الى ان الاحتيال جزء من الفساد، وخاصة عند النظر الى أشكال الفساد، ومن خلال العرض التالي يبين الباحث أشكال الفساد التي ذكرتها معظم الادبيات، وبضمنها أشكال الاحتيال المالي (الفتلاوي:2009:21):

- أ. تزوير أو تشويه أو تغيير السجلات والمستندات والوثائق.
- ب. سوء توزيع الموجودات.
- ت. حذف أو إلغاء العمليات من السجلات أو المستندات.
- و لكي يسمى الاحتيال احتيالاً يجب ان تتوافر فيه عناصر اساسية وهي (العزاوي، 2008:31):
- أ. يجب ان يكون هناك هناك طرفان للاحتيال في الاقل يسمى الاول مرتكب الجريمة والطرف الثاني هو المتضرر او الضحية.
- ب. اهمال او سهو مادي او تشخيص خاىء تم عمله بشكل متعمد بواسطة مرتكب الجريمة يجب ان تتوافر النية او الفعل بواسطة مرتكب الجريمة.
- ت. الضحية ينبغي ان يكون له حق قانوني للرد.
- ث. يجب ان يكون هناك اما ضرر حقيقي او خطورة وقوع ضرر او اساءة للضحية المتضرر كنتيجة للثقة.

أشكال الاحتيال المالي:

هناك عدة اشكال للاحتيال المالي نذكر منها الآتي (الفتلاوي، 2009:30):

- (١) التلاعب: لغويًا: لعب به يلعب أي لهية وتعني عبث به. (ابن منظور، بدون سنة ج2:139). وقانونياً هو ((تحريف محدد للحقائق لغرض حرمان شخص من امتلاك قيمة ما،

وعلى هذا فإن التلاعب يعد أحيانا جريمة بحد ذاته وأغلب الامر فانه يعيد عناصر الجريمة مثل احراز الأموال من خلال الدعاوى الزائفة أو الانتحال (Encyclopedia, 4th:945New). أما محاسبيا فيعرف بأنه ((النجاح في التدليس أو التضليل بنية الغش أو ايداء طرف آخر يرتبط بالتلاعب العادي، اساءة عرض البيانات وتعتمد اخفاء الحقائق الهامة لغرض دفع فرد آخر لأداء أو عدم أداء شيء ما وفقا لرغبة أو الفشل في الافصاح عن حقائق هامة نسبيا بحيث يضلل الفرد عن طريق الغش والخداع في المطالبة في الموجود أو جعله يدخل عقد غير مرضي)) (kohler, 1983: 201)، ويتم التلاعب بتوفير الأركان الاتية:

- أ. الحافز.
- ب. الجاذبية (وهو هدف مقبول من وجهة نظر القائم بالتلاعب).
- ت. وجود الفرصة والتغطية الكافية لاثار التلاعب. (كاظم، 1999: 9).

(٢) الاختلاس Embezzlement والاختلاس لغةً له معان متعددة منها الاستلاب أي يقال ((خلست الشيء أو اختلسته وتخلسته اذا استلبه)) (ابن منظور، بدون سنة، ج/10:250، الازهري بدون سنة : ج 7:169).

أما قانونيا فقد نص قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 في المادة رقم (315) فيما يخص الاختلاس على ما يأتي: ((يعاقب بالسجن كل موظف أو مكلف بخدمة عامة اختلس أو أخفى مالا أو متاعا أو ورقة مثبته لحق غير ذلك مما وجد في حيازته وتكون العقوبات بالسجن المؤبد، أو المؤقت اذا كان الموظف أو المكلف بخدمة عامة من مأموري التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة أو اختلس شيئا مما سلم له بهذه الصفة)).

محاسبيا: يعرف الاختلاس من الناحية المحاسبية على أنه (سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين أو التصرف بها بشكل غير قانوني وتغطيه هذا التصرف عن طريق التلاعب في الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكما عرف على أنه قيام الموظف العمومي ومن في حكمه أو من العاملين في الشركات المالية والشركات العامة بادخال مواد منقولة أو أوراق أو أية أشياء أخرى وجدت في حيازته بحكم وظيفته دون وجه حق).

(٣) الغش: يعرف الغش لغةً على أنه (نقيض النصيحة، وضد غش غشا لم يحضه (أي يخلصه) النصيحة، وشيء مغشوش ورجلا غش: غشاش) (ابن منظور، مصدر سابق، ج 7:90). أما قانونيا فلم ينطرق قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 لتعريف الغش وانما عدة من الجرائم التي يعاقب عليها، كما جاء في المادتين (466، 467). فقد ورد في المادة (467) ((ان القانون يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين من غش متعاقدا معه في حقيقة بضاعة أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو العناصر الداخلة في تركيبها أو نوع البضاعة أو مصدرها في الاحوال التي يعتبر فيها ذلك سببا أساسيا في التعاقد وكان الغش في عدد البضاعة أو مقدارها أو مقياسها أو كليها أو وزنها أو طاقنتها أو كان في ذاتية البضاعة اذا كان ما سلم منها غير ما تم التعاقد عليه)). ويعرف الغش محاسبيا على أنه ((الأخطاء التي تقع قصدا، أي عن عمد وسبق اصرار، بهدف اخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية أو مغنم شخصي على حساب المنشأة، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو الدفاتر أو القوائم المالية (الطحان، 1977:66). أنواع الغش: للغش أنواع كثيرة نذكر منها (الطحان، 1977:66)

أ. غش الادارة Management Fraud : ان هذا النوع من الغش يصعب كشفه نظرا للأسباب الاتية:

- ١- من الممكن ان يخترق عضو من الادارة أو أكثر الرقابة الداخلية.

٢- يتم عادة بذل الجهد من الادارة لاختفاء المخالفات ويمكن ان ينشأ غش الادارة من خلال عدم تحصيل العمليات المالية، عدم الافصاح عن العمليات المالية، تسجيل كميات وقيم زائفة أو التحريف في الارصدة التي تم تسجيلها.

ب. غش العاملين (Employee Fraud): أكدت المهنة على نحو واضح أن على مراقبي الحسابات مسؤولية أقل في كشف غش العاملين بالمقارنة مع الأخطاء، وعليه إذا تم تحميل المراقبين مسؤولية الكشف عن غش الموظفين يجب توسيع اختبارات التدقيق على نحو كبير لصعوبة ان لم يكن استحالة كشف العديد من انواع الغش التي يرتكبها الموظفين وبالتالي تكون تكلفة أداء الاختبارات الضرورية لاكتشاف كافة حالات الغش أكثر بكثير من المنافع ولا يمكن تبريرها. ويتضمن بصفة عامة سرقة موارد المنياة التي يملكها اخفاء متعمد بالسجلات المحاسبية لاختفاء مثل هذه السرقات، وعلى مراقب الحسابات أن يقوم الرقابة الداخلية فيها لتخفيض احتمال حدوث مثل هذا الغش.

(٤) التزوير: التزوير لغة مشتق من الزور ((وهو الكذب والباطل وقيل شهادة الباطل، رجل زور، وقوم زور، وكلام زور، ومتزور مموه بكذب...)) (ابن منظور، بدون سنة، ج 5:85). قانونيا واصطلاحا: عرف التزوير في قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 في المادة (286) على أنه ((تغيير الحقيقة بقصد الغش في سند أو وثيقة أو أي محرر آخر باحدى الطرق المادية والمعنوية التي بينهما القانون تغييرا من شأنه احاث ضررا بالمصلحة العامة أو لشخص من الاشخاص)). أما محاسبيا فقد عرف التزوير على انه ((تحريف مفتعل للحقيقة في الدوائع والبيانات التي يراد اثباتها بصك أو مخطط يحتج بها نجم أو يمكن ان ينجم عن ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي)) (المجمع العربي، 2001:156). ومنه يتضح بأن عملية التزوير تأخذ في أغلب الأحيان الأنواع الآتية:

أ. تزوير المستندات الثبوتية.

ب. تقليد التوقيع والاختتام.

ت. تحريف البيانات والمبالغ والارقام والتواقيع والاسماء والعناوين (الجوهر، 1999:9). أنواع التزوير: هناك نوعان من التزوير استنادا الى ما ورد في قانون العقوبات العراقي رقم (111)، لسنة 1969 في المادة (287) وهما:

أ. التزوير المادي: ويقصد به التغيير في الحقيقة بصورة مادية أو بصورة يترك السند أثرا يدركه الحس وتقع عليه العين.

ب. التزوير المعنوي: وهو الذي تتغير فيه الحقيقة بصورة معنوية ولا يترك في السند أثر يدركه الحس وتقع عليه العين ولأن التزوير المعنوي لا يتناول مادة السند وشكله، وإنما يتناول معنى السند أو مضمونه وظروف وملابساته وهو بهذا الاعتبار صعب الاثبات لتعلقه بالمعنى بعكس التزوير المادي يسهل اثباته.

(٥) المخالفات المالية: المخالفات المالية متعددة ومتنوعة وللتعريف عليها يجب أولاً أن نتعرف على مفهوم المخالفات المالية والتي ورد تعريفها في قانون الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 نصت المادة (10) منه على ما يلي (ديوان الرقابة المالية، 1998:5) تعتبر مخالفة مالية لأغراض هذا القانون الأفعال والتصرفات الآتية:

أ. خرق القوانين والأنظمة والتعليمات والبيانات المالية.

ب. الإهمال والتقصير الذي يؤدي الى الضياع والهدر في الاموال والأضرار بالاقتصاد والوطن. ت. الامتناع عن الرد على رسائل ديوان الرقابة أو اعتراضاته وملاحظاته وكذلك التسويف أو التأخير غير المبرر في الرد خلال المدة التي يحددها الديوان وعرفت المخالفات المالية على انها: ((القيام بعمل مخالف للقوانين التشريعية والتنظيمية المعمول بها في المجال المالي كما يمكن عد كل من امتنع عن تطبيق القوانين والقواعد المالية بمثابة مرتكب لمخالفة مالية ويمكن

لهذه المخالفات أن تتخذ أشكالاً مختلفة كأن تكون على شكل تلاعب في الاموال أو تغير في تطبيق التعليمات المالية أو شكل جرائم كالسرقة والاختلاس)) (الجهاز المركزي للرقابة المالية والمحاسبة بالمملكة المغربية، 1998: ج2) (أبو جناح، 2004: 15).

(٦) التهرب الضريبي: تعرف الضريبة بأنها فريضه اجبارية غير جزائية تؤدي الى نقل الموارد من القطاع الخاص الى القطاع العام وتفرض وفق شروط محددة مسبقا وبدون مقابل لتحقيق أهداف مالية واقتصادية واجتماعية. (صدقي، 1977: 151)، أما التهريب الضريبي فيعد من المشاكل الأساسية التي يعاني منها النظام الضريبي ويرجع سبب ذلك الى وجود خلل في بنية النظام الضريبي، وعليه فإن الدولة تسعى الى تجسيد وتفعيل الدور المالي والاقتصادي والاجتماعي للضرائب مع التأكيد على أهمية الدور المالي للضرائب. (ابراهيم، 2010: 35) لذا فقد عرف الكتاب مشكلة التهرب الضريبي على أنها المخالفات الضريبية الناجمة عن أخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية أو تحريفها أو تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة أو أخفاء مخالفة سابقة وذلك من خلال عدم تسجيل المكلف في نظام مكلفي الدخل أو عدم قيام المكلف المسجل بتقديم اقراره الضريبي السنوي الى الادارة الضريبية. (أمين 2000: 148) أو هي محاولة المكلف الذي تتوفر فيه شروط الخصومة الضريبية عدم دفع الضريبة المستحقة عليه أو جزء منه دون أن ينقل الى شخص آخر وفي هذه الحالة لا تحصل الادارة الضريبية على أية ضريبة (عطا 2002: 465)

الاجراءات المتبعة في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي :

هناك عدة إجراءات تعتمد لكشف عمليات الاحتيال، ومن هذه الإجراءات نذكر الآتي:
(drmasri.atwebpages.com/index.php)

- أ. علامات الاحتيال
- ب. تزوير المستند.
- ت. تغير الخط.
- ث. نقص الصندوق.
- ج. نقص المخزون.
- ح. قيود محاسبية مختلفة.
- خ. إيرادات ومصرفات مزورة.
- د. السرف والترف في الانفاق الشخصي والعائلي: ارتياد الملاهي ودور القمار، ادمان على الخمر والمخدرات، أثاث فاخر، سيارات وطائرات، لوحات فنية باهظة الثمن، مجوهرات، أرض، عقارات، مزارع.

اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي :

هناك عدة إجراءات تعتمد لمنع عمليات الاحتيال أو التقليل منها، ومن هذه الإجراءات نذكر الآتي: (drmasri.atwebpages.com/index.php)

- أ. بيئة عمل يسودها الصدق والاستقامة والامانة.
- ب. عدم السماح بالجمع بين أعمال تتضارب فيها المصالح.
- ت. لائحة أدب المهنة وأخلاقيات العمل: رد الهدايا، أو تسليمها للشركة. منع افشاء الاسرار. برامج رقابة.
- ث. اعاقلة التواطؤ: تقصير مدة مأمور المشتريات بنقله الى وظائف أخرى.
- ج. مخبرون سريون يطلقون صفارة الانذار.
- ح. العقوبة: السجن، الغرامة، الاسترداد، الطرد.

طرق لكشف الاحتيال

هناك عدة طرق تعتمد لكشف عمليات الاحتيال أو التقليل منها، ومن هذه الإجراءات نذكر

الآتي: (drmasri.atwebpages.com/index.php)

- أ. تحليل البيانات المالية: نسب مالية للسيولة والربحية، مقارنات مع سنوات سابقة.
- ب. فتح قنوات للشكوى والتبليغ عن الفساد: اذا كانت ابواب الزعماء مغلقة، وليس هناك بريد الكتروني لرئيس الدولة متاح للناس، ولا صحافة، ولا تلفزون، ولا اذاعة، ولا قضاء، ولا محافظة، ولا بلدية، ولا رقابة، وكله فساد بفساد، فكيف يمكن حل الفساد؟

والشكل التالي يوضح اشكال الفساد:

شكل رقم (٢) / اشكال الفساد



أسباب الاحتيال المالي :

بما ان الاحتيال هو جزء من الفساد فان اسباب الفساد تعد نفسها اسبابا للاحتيال، والاتي مجموعة من الاسباب التي تؤدي الى الفساد (وبضمنها الاحتيال) (الساعدي: 2010:46):

١- وجود فرصة يمكن من خلالها ظهور حالات الفساد الاداري، مثل الصلاحيات الواسعة في اتخاذ القرارات التي تعطي لموظفين معينين مما يمكنهم من توجيه صياغة القرارات باتجاهات متباينة تحقيقا لمصالحهم أو لمصالح فئات معينة. ضعف او غياب الدوافع القيمة عند الموظف.

٢- الانتماءات العشائرية والولاءات الطبقية وعلاقات القرى قد تكون سببا للانحراف عن قواعد العمل وأنظمه من حيث اعطاء الاولوية من دون حق في الحصول على سلع والخدمات، وهناك علاقات مصالح ومنافع متبادلة للموظف مما يقود الى الخضوع لذلك المنفذ سواء بقبول وساطة أو بتنفيذ ماريه خلافا للقانون أو قواعد العمل.

قد تساعد الدولة ذاتها في انتشار الفساد الاداري في أجهزتها ما دامت هي مصدرا للفساد، فيفقد الجمهور أيمان بعدالة الدولة ويشكل ضغطا على العاملين وبكل الوسائل للانحراف.

٣- من الظواهر السياسية في مجتمعات الدول النامية كثرة التغيرات السياسية التي تتخذ أشكالا متعددة كالثورات والانقلابات العسكرية والتغيرات الوزارية لذا يمكن إطلاق صفة عدم الاستقرار السياسي على هذه المجتمعات وهكذا يبدأ العهد الجديد بملاكات مخلصه له غير أنها تنفقر الى الخبرة والجدارة والاخلاص

٤- تراخي وتهاون الجهاز الاداري من معالجة الانحراف مما يؤدي الى انتشار الفساد الاداري ويخلف اليأس في نفوس الموظفين مما يدفعهم الى الاعتقاد بأن لا سبيل للحصول على الخدمة الا عن طريق الوساطة او الرشوة .

٥- غياب النظم الخاصة بالحوافز التي تساعد العاملين الجادين لبذل مزيد من العطاء والتمسك بأخلاقيات ومتطلبات العمل، ولكي يخلق في نفوسهم الانتماء والولاء للوطن والمجتمع .

٦- ضعف الرقابة والتدقيق الداخلي، حيث هناك ارتباط وثيق بين قوة وضعف النظام ووجود ظاهرة الفساد الاداري في المنظمة، فعندما يكون ضعيفا" فانه يسهل تمرير العمليات المالي والمحاسبية غير المشروعة وبذلك يكون سببا رئيسا لحدوث الفساد الاداري .

غياب الشفافية والمساءلة هو أحد الاسباب وراء ارتفاع مستويات الفساد الاداري، فمن السهل على سلوك الفساد أن يترعرع وينمو في الانظمة التي تفتقر لذلك، وعندما يجد المواطنون أنفسهم دون اليات تمكنهم من مساءلة مسؤولي الحكومة سينتهي بهم الامر بالضرورة الى الانصياع لطلباتهم وسلوكياتهم الفاسدة، وفي اغلب الاحيان يبقى مسؤولي الحكومة الفاسدة في مناصبهم بسبب غياب الشفافية مما يتيح لهم التستر على الفساد من خلال رفضها تقديم اية معلومات أو إعطاء المعلومات الخاطئة. وهناك اسباب اخرى تتعلق بالاحتيال ويمكن اختصارها على النحو الآتي (الفتلاوي:2010:25):

- أ. الأسباب الاقتصادية: كالفقر وسوء توزيع الدخل وانخفاض الاجور.
- ب. الأسباب السياسية: كالصراعات الاقليمية والسياسة الاقتصادية وتعاقب الحكومات.
- ت. الأسباب الاجتماعية: كانهخفاض مستوى التعليم وقلة الوعي والثقافة الاستهلاكية والقيم والعادات.
- ث. الأسباب النفسية: وخاصة الاشخاص المصابين بمرض الشخصية السايكوباثية.

عناصر الاحتيال المالي : لكي يعد الاحتيال موجودا يجب ان تتوافر فيه مجموعة عناصر، ومن اهم تلك العناصر التالي: (مهدي:2011:44)

- أ. يجب ان يكون هناك طرفان للاحتيال في الاقل يسمى الاول مرتكب الجريمة والطرف الثاني هو المتضرر او الضحية .
- ب. اهمال او سهو مادي او تشخيص خاطى تم عمله بشكل متعمد بواسطة مرتكب الجريمة.
- ت. يجب ان تتوافر النية او الفعل بواسطة مرتكب الجريمة .
- ث. الضحية ينبغي ان يكون له حق قانوني للرد .
- ج. يجب ان يكون هناك اما ضرر حقيقي او خطورة وقوع ضرر او اساءة للضحية المتضرر كنتيجة للثقة .

المبحث الثاني

مسؤولية مراقب الحسابات والاجراءات المتبعة في كشف الاحتيال المالي

مسؤولية الكشف عن الاحتيال المالي: على الرغم من ان معظم الدراسات تشير الى مسؤولية ادارة المنظمة في الكشف عن الاحتيال المالي، الا ان هناك العديد من الجهات المسؤولة عن كشفه، ويمكن ادراجها على النحو الآتي: (القره غولي: 18)

اولا: الجهات الدولية:

منظمة الأمم المتحدة: تم اصدار اتفاقية بهذا الشأن في (31 اكتوبر 2003) وتم تفعيل العمل بها في (14 ديسمبر 2005) ومن أهم أهدافها:

١. ترويج التدابير الهادفة ودعمها لمنع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح.
٢. ترويج التعاون الدولي وتيسيره ودعمه والمساعدة التقنية في مجال منع ومكافحة الفساد بما في ذلك مجال استرداد الموجودات .
٣. تعزيز النزاهة والمساءلة والادارة السليمة للشؤون والممتلكات العامة.
- البنك الدولي: تدعو استراتيجية البنك الدولي الى العمل على أربعة جهات هي:-
 ١. مساندة حسن نظام الادارة العامة وتدابير مكافحة الفساد على الصعيد المحلي .
 ٢. منع الفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي .
 ٣. معالجة دور القطاع الخاص في الجهود المعنية بتحسين نظام ادراة القطاع العام ومكافحة الفساد .
 ٤. مساندة الجهود العالمية التي تبذل للحد من الفساد.

صندوق النقد الدولي: لجأ صندوق النقد الدولي الى الحد من الفساد بتعليق المساعدات المالية لأية دولة يكون فيها الفساد عائق في عملية التنمية الاقتصادية. منظمة الشفافية العالمية: أنشأت هذه المنظمة سنة (1993) وهي منظمة أهلية تعمل بشكل أساسي على مكافحة الفساد والحد منه من خلال وضع التشريعات وتبسيط الاجراءات واستقرارها وانسجامها مع بعضها في الموضوعية والمرونة والتطور على وفق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والادارية.

ثانيا: الجهات المحلية: محليا هناك ثلاثة دوائر رئيسية تعمل على مكافحة الفساد والاحتيايل المالي، وهي على النحو الآتي:

ديوان الرقابة المالية: يعد ديوان الرقابة المالية أحد الأعمدة الثلاثة التي تعمل على مكافحة الفساد المالي. ويعد الديوان بموجب قانون ديوان الرقابة المالية رقم (6) لسنة 1990 السلطة العليا للمراجعة المالية في العراق. ولضمان فعالية واستقلال الديوان فقد صدر الأمر (77) لسنة (2004) الذي أعاد تشكيله بصفته مؤسسة عامة مستقلة مهمتها تزويد الجمهور والحكومة بالمعلومات الدقيقة الخاصة بالعمليات الحكومية والأوضاع المالية لغرض تعزيز الاقتصادية من خلال مهمة التدقيق المالي وتقييم الأداء ولغرض مكافحة الفساد المالي.

مكاتب المفتش العام: أنشأت مكاتب المفتش العام بموجب الأمر (57) لسنة (2004) في الوزارات كافة مهمتها المراجعة والتدقيق لرفع مستويات المسؤولية والنزاهة والأشراف على الوزارات ومنع حالات التبذير واساءة استخدام السلطة والتعاون مع هيئة النزاهة من خلال التقارير التي تقدم عن حالات الفساد في الوزارات المختلفة .

هيئة النزاهة العامة: ان هيئة النزاهة العامة بوصفها مؤسسة دستورية وجهاز مستقل ورئيسي في العراق لمكافحة الفساد تخضع لرقابة مجلس النواب حصرا (حسب المادة 102 من الدستور) وتخصص بجملة من الواجبات والصلاحيات على وفق الأمر (55) لسنة (2004) ومهمتها التحقق من حالات الفساد المشكوك فيها من خلال:-

أ. وضع أسس ومعايير للأخلاقيات الواردة في لائحة السلوك التي يستوجب الالتزام بتعليماتها من قبل جميع موظفي الدولة.

ب. عقد ندوات وأعداد برامج توعية للتثقيف وتبني ثقافة مبنية على الشفافية والنزاهة والشعور بالمسؤولية.

مسؤولية ديوان الرقابة المالية في الكشف عن الاحتيايل المالي: ان مسؤولية الكشف عن الاخطاء تقع في مراحل التدقيق الثلاثة، وهي على النحو الآتي:

اولا: مرحلة ما قبل العمليات المالية: وفي هذه المرحلة يتم وضع وسائل ضبط محاسبية وإدارية لمنح التلاعب والاحتيايل، وتقع المسؤولية هنا على الإدارة العليا بشكل أساسي لأنها هي من تقوم بتصميم النظم المالية والإدارية للمنظمة .

ثانيا: المرحلة المرافقة للعملية المالية: إذ يتم تدقيق العمليات المالية خلال الصرف، وتقع المسؤولية هنا على قسم التدقيق الداخلي بصورة مباشرة وكذلك الإدارة العليا لأنها هي من تقوم باختيار افراد هذا القسم.

ثالثا: مرحلة ما بعد العملية المالية: يتم الاحتفاظ عادة بالسجلات والإيصالات لفترة معينة ومن ثم اعدامها، وخلال الاحتفاظ بها يمكن لأي جهة خارجية مخولة ان تقوم بطلبها وتدقيقها، وهذه الجهات الخارجية تتمثل ب:

مكتب المفتش العام: عادة ما يقوم مكتب المفتش العام (فيما يخص الدوائر الحكومية) بتدقيق اختبري أو أحيانا حسب ما ترده من شكاوى من المواطنين، وهو أعلى سلطة تدقيقية في الوزارة.

هيئة النزاهة: تقوم هيئة النزاهة بتدقيق أي دائرة وإي وزارة بعد ورود شكاوى مسجلة ضد قسم أو شخص معين، ومن ثم تقوم بعمليات تحقيقية وتدقيقية، ويغلب على عملها الجانب القانوني أحيانا.

ديوان الرقابة المالية: يختلف ديوان الرقابة المالية عن سابقة في انه يقوم بتدقيق دوري (سنوي) على جميع دوائر الدولة دون استثناء، إلا انه لا يملك السلطة الإدارية أو القضائية لمعاقبة المقصرين، لذلك فهو يقتصر على تثبيت المخالفات المالية والإدارية ورفعها للجهات العليا. من خلال ما سبق، نجد ان ديوان الرقابة المالية لديه مسؤولية تضامنية مع مكتب المفتش العام واقسام التدقيق الداخلي في الكشف عن الاحتيايل، ولكن تأتي أهمية الديوان في الكشف عن الاحتيايل من خلال الآتي:

أ. انه جهة مستقلة وغير خاضعة لأي وزارة أو دائرة في الدولة، بل ترتبط برئاسة الوزراء بصورة مباشرة، وهذا يمنحه استقلالية تامة.

ب. انه يقوم بتدقيق دوري، أي انه لا ينتظر ورود شكاوى إلى دائرته للمباشرة بالتدقيق.

ت. ان تدقيقه الدوري يمنحه الخبرة والمهارة العالية في اكتشاف التلاعب والاحتيايل.

واجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات الخارجي: هناك عدة واجبات ومسؤوليات يتحملها مدقق الحسابات الخارجي، ومن هذه الواجبات والمسؤوليات نذكر الآتي: (http://www.ccd.gov.jo/inside_frame.php?src=sl&id=5245)

- اولا- واجبات ومسؤوليات مرتبطة بشخص المدقق نفسه.**
- النزاهة: على ان يكون امينا وصادقا في جميع العلاقات المهنية والتجارية
 - الموضوعية: ان لا يسمح بالتمييز أو تضارب المصالح أو التأثير المفرط للآخرين لتجاوز الاحكام المهنية أو التجارية.
 - الكفاءة المهنية والعناية اللازمة: ان يحافظ على المعرفة والمهارات والمهنية بالمستوى المطلوب لضمان تقديم خدمات مهنية عالية الجودة للعميل مبنية على التطورات الحالية في الممارسات والتشريعات والاساليب وان يؤدي مهمة بكل اجتهاد وعناية وفقا للمعايير الفنية والمهنية المعمول بها.

- السرية: ان يحترم سريه المعلومات التي يحصل عليها نتيجة العلاقات المهنية والتجارية وينبغي ان لا يفصح عن اي من هذه المعلومات لاطراف ثالثة دون تفويض صحيح ومحدد الا اذا كان هناك حق او واجب قانوني او مهني بالافصاح عنها.
- السلوك المهني: ان يلتزم بالقوانين والانظمة ذات الصلة، ويتجنب اي عمل يسيء الى سمعة المهنة.

ثانيا- واجبات ومسؤوليات قانونية:

- متطلبات قانون الشركات العراقي.
 - متطلبات قانون هيئة الاوراق المالية.
 - متطلبات قانون البنك المركزي.
 - متطلبات قانون هيئة التأمين.
 - متطلبات قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية.
- ثالثا- واجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات الخارجية وفقا لقواعد التدقيق الدولية المتعلقة باداء عملية التدقيق.
- رابعا- واجبات ومسؤوليات مدقق الحسابات الخارجي المتعلقة بتقرير التدقيق.

الاجراءات المتبعة من قبل مراقب الحسابات للكشف عمليات الاحتيال المالي :

يقوم عادة مراقب الحسابات باجراءات تدقيق لبنود الميزانية بصورة عامة، ولا يعني هذا القيام بتدقيقي شامل، لان ذلك يتطلب الوقت والجهد، لذلك من أهم الامور التي يقوم بها مراقب الحسابات عند البدء بعملية التدقيق هو الاجراءات التحليلية. وقد عرف المعيار 520 الإجراءات التحليلية بأنها ((النسب و المؤشرات المهمة و من ضمنها نتائج البحث للتقلبات و العلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أو تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها))). وقد يستخدم المدقق اساليب رياضية او احصائية متطورة في عملية الاجراءات التحليلية،والهدف منها بيان نقاط الخلل أو الضعف في فقرات الميزانية والتي تتطلب تدقيقا اكثر تفضيلا من تلك التي لا تشير اليها الاجراءات التحليلية باي خلل. كما يوجد خمس انواع رئيسية من الاجراءات التحليلية وعلى النحو التالي:

(1) مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه: حيث تقوم شركات مثل Bradstreet, Robert Morris Associates & Dun المالية لآلاف الشركات وتصنيفها في فئات من الاعمال. وتقوم العديد من منشآت المحاسبة بشراء هذه النشرات واستخدامها للتعبير عن بيانات الانشطة و استخدامها للمقارنة في عمليات المراجعة التي يقومون بتنفيذها. ومن أهم منافع المقارنة مع النشاط في أنها تساعد على تفهم أعمال العميل و في أنها تقدم مؤشرا على احتمال وجود الفشل المالي. ويتمثل العيب الرئيسي في استخدام نسب النشاط في المراجعة في الفرق بين طبيعة المعلومات المالية للعميل و تلك المعلومات للمنشآت التي يتشكل منها اجماليات النشاط. ونظرا لان بيانات النشاط تمثل متوسطات عامة ، أن تكون المقارنات غير ذات معنى. فضلاً عن اتباع المنشآت المختلفة طرقا محاسبية مختلفة مما قد يؤثر على امكانية الاعتماد على البيانات. فاذا اتبعت معظم الشركات في النشاط طريقة الوارد أولا يصرف أولا في تقييم المخزون و طريقة القسط المتناقص في حساب الاهلاك، ستكون المقارنات غير ذات معنى. ولا يعني ذلك انه لايجب اجراء المقارنة مع النشاط، ولكن يجب الحذر في تفسير النتائج .

(2) مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة: و تتنوع صور الاجراءات التحليلية التي يتم فيها مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها في فترة أو فترات سابقة، وفيما يلي بعض الامثلة المتعارف عليها:

- مقارنة رصيد السنة الحالية مع ما يقابلها في السنة السابقة
- مقارنة تفاصيل اجمالي رصيد مع ما يقابلها في السنة السابقة
- حساب النسبة المئوية و النسب المالية للعلاقات و مقارنتها مع السنوات السابقة:
- لا يتم أخذ النمو أو النقص في أنشطة العمل في الاعتبار
- العلاقات بين البيانات و البيانات الاخرى مثل العلاقة بين المبيعات و تكلفة البضاعة المباعة، قد تم تجاهلها.

(3) مقارنة بيانات العمل مع توقعات العمل: تقوم معظم الشركات باعداد موازنات بنتائج التشغيل و النتائج المالية مثل المؤسسات الحكومية، وتمثل بعض الموازنات توقعات عن الفترة المحاسبية، و يوجد امران يجب الاهتمام بهما في حال مقارنة بيانات العمل مع الموازنات - يجب ان يقيم المراجع مدى واقعية الموازنة - يوجد امكانية لقيام أفراد العمل بتعديل المعلومات المالية الحالية حتى تتوافق مع الموازنة

(4) مقارنة بيانات العمل مع توقعات المراجع: تمثل توقعات المراجع القيمة التي يجب ان تكون عليها أرصدة الحسابات في ضوء علاقة كل رصيد مع الارصدة الاخرى في الميزانية أو قائمة الدخل أو من خلال تصور قيمة الرصيد بناء على بعض الاتجاهات التاريخية (عندما يقوم المراجع بعمليات حسابية للتواصل الى قيم متوقعة لأرصدة القوائم المالية).

(5) مقارنة بيانات العمل مع توقعات باستخدام بيانات غير مالية: إذ يتمثل الأمر الأساسي في استخدام البيانات غير المالية في مدى دقة هذه البيانات، و مثال ذلك الاعتماد على عدد الطلاب كبيان غير مالي لتقدير ايراد التعلم في الجامعات باستخدام الحساب الآتي (متوسط ايراد التعلم للطلاب x عدد الطلاب). بعد انتهاء المراجع من عملية الاجراءات التحليلية فانه يقوم بتدقيق بنود الميزانية حسب اهميتها وعلى النحو الآتي:

- ١- تدقيق بنود النقدية: إذ يقوم المدقق بتدقيق النقد في الصندوق وكذلك النقد في المصرف عن طريق مقارنة الموجود الفعلي مع الرصيد في السجلات.
- ٢- تدقيق بنود الموجودات المتداولة: وهنا يتم تدقيق المخزون عن طريق مقارنة الموجود الفعلي مع الرصيد في السجلات وكذلك تدقيق الاوراق الخاصة بحساب المدينون واوراق القبض والتأكد من تاريخ التسديد وفيما اذا كانت هناك أي غرامات تاخيرية.
- ٣- تدقيق بنود الموجودات الثابتة: وتتم عملية التدقيق هنا من خلال مقارنة الموجود الفعلي مع الرصيد في السجلات كذلك التأكد من ملكية هذه الموجودات من خلال الاوراق الرسمية ومقارنتها مع مواصفات الموجودات، فضلاً عن تدقيق عمليات احتساب الاندثار السنوية.
- ٤- تدقيق المطلوبات قصيرة الامد: وتتم من خلال تدقيق المستندات الخاصة بالدائنون واوراق الدفع والقروض قصيرة الامد، وبيان مدى الالتزام في التسديد في الوقت المحدد وعدم تحميل المؤسسة غرامات تاخيرية دون سبب.
- ٥- تدقيق المطلوبات طويلة الامد: وهي نفس عملية تدقيق المطلوبات قصيرة الامد الا ان المدقق يولى اهتماما اكبر في تدقيق هذا البند نظرا لكبر حجم مبالغها والفوائد المدفوعة عليها.
- ٦- تدقيق راس المال: يتم تدقيق راس المال من خلال بيان مدى الالتزام بقرارات مجلس الادارة في توزيع الارباح والمكافآت وهل هي ضمن الحدود المسموحة، كذلك تدقيق الالتزام بالاحتفاظ بالاحتياطات القانونية الالزامية.

المبحث الثالث

تحليل وعرض نتائج الاستبانة واختبار الفرضيات

من أجل التحليل الاحصائي لفقرات الاستبيان تم استخدام الحزمة الاحصائية الجاهزة SPSS20 وهي الحزمة الخاصة بالعلوم الاجتماعية، وسوف يتخذ التحليل الاحصائي المسار المنطقي الآتي:

- ١- التأكد من صدق فقرات الاستبيان،
- ٢- اختبار مدى ثبات الاستبيان حسب اختبار ألفا كرونباخ ،
- ٣- تحليل اتجاهات محاور الاستبيان.
- ٤- تحليل الارتباط بين محاور الدراسة وبين عوامل الدراسة،
- ٥- تحليل تبين كفاءة اجراءات مراقب الحسابات واجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي وكذلك عمليات الاحتيال المالي حسب التحصيل الدراسي مرة وعدد سنوات خبرة المستبشرين مرة اخرى.
- ٦- دراسة تأثير كفاءة اجراءات مراقب الحسابات و اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي في متغير الاحتيال المالي من الناحية التفصيلية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد .

اولا- اختبار الصدق الداخلي

قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقات بين درجات الفقرات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي اليه. ففيما يتعلق بمحاور كفاءة اجراءات مراقب الحسابات واجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي والاحتيال المالي وجدنا أن اغلب فقرات المحاور المذكورة ترتبط ارتباطا دالا احصائيا بمستوى معنوية 0.01 مع الدرجة الكلية للمحور المعنية، كل ذلك يدل على الاتساق او الصدق الداخلي لفقرات المحاور وكما يتضح من الجداول الآتية: جدول (1) معاملات بيرسون بين فقرات محور كفاءة اجراءات مراقب الحسابات مع الدرجة الكلية للمحور

معاملات ارتباط بيرسون	فقرات كفاءة اجراءات مراقب الحسابات
٠.٢٢٨	X1
**٠.٤٠٣	X2
**٠.٤٥٧	X3
**٠.٥٢١	X4
**٠.٥١٤	X5
**٠.٣٤٥	X6
**٠.٥٠٢	X7
**٠.٣٦٩	X8
**٠.٧٢٨	X9
**٠.٣٧٠	X10
0.615**	X11

**تعني مستوى معنوي 0.01

جدول (2) معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات محور اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي مع الدرجة الكلية للمحور

معاملات ارتباط بيرسون	فقرات اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي
**٠.٤٤٩	Y1
**٠.٤٦٠	Y2
**٠.٣٩٠	Y3
٠.٢٣٣	Y4
**٠.٣٢٦	Y5

Y6	٠.٢٢٧
Y7	**٠.٥٥٠
Y8	**٠.٤٢٦
Y9	**٠.٣٦٧
Y10	**٠.٤٢٣
Y11	**٠.٢١١
Y12	**٠.٤٥٧

** تعني مستوى معنوية 0.01. جدول (3) معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات محور الاحتيال المالي مع الدرجة الكلية للمحور

معاملات ارتباط بيرسون	فقرات الاحتيال المالي
**٠.٣٥٦	Z1
**٠.٥٤٥	Z2
**٠.٣٧٤	Z3
**٠.٣٨٥	Z4
**٠.٤٨٤	Z5
**٠.٥٤٥	Z6
**٠.٤٧٠	Z7
**٠.٤٩٧	Z8
**٠.٢٨٧	Z9
0.374**	Z10

** تعني مستوى معنوية 0.01 و * تعني مستوى معنوي 0.05

ثانياً- اختبار ثبات الاستبيان

الثبات هو ضمان الحصول على نفس النتائج تقريباً إذا أعيد تطبيق الاستبيان أكثر من مرة على نفس المجموعة من الأفراد تحت ظروف متماثلة، ويعني ذلك مدى الاتساق في اجابة المستجيب اذا طبق الاستبيان نفسه عدة مرات بظروف متشابهة.

لقد قام الباحث باختبار ثبات الاستبيان حسب معامل ألفا كرونباخ على صعيد العينة الكلية للدراسات والتي بلغت 61 استمارة بوقع 33 فقرة لكل استمارة، ثم على صعيد فقرات كل محور، اذ تبين أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة نسبياً في الغالب وموجبة الاشارة وهذا يدل على ثبات المقياس، وكما يتضح من الجدول الآتي: جدول (4) قيم معامل ألفا كرونباخ

تفاصيل العينة	عدد العناصر فيها	ألفا كرونباخ	أكبر قيمة لألفا كرونباخ عند حذف العنصر	العنصر المؤثر عند حذفه	دلالة ألفا كرونباخ
العينة الكلية	٣٣	٠.٧٧٢	٠.٧٧٩	Y4	ثبات المقياس
محور كفاءة اجراءات مراقب الحسابات	11	0.63	0.656	X1	ثبات المقياس
محور اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي	12	0.467	0.484	Y4	ثبات المقياس
محور الاحتيال المالي	١٠	0.507	0.515	Z9	ثبات المقياس

ثالثاً- تحليل اتجاهات الاستبيان :

جدول (5) محور كفاءة اجراءات مراقب الحسابات

رقم الفقرة	التكرارات	النسبة المئوية	اتجاه الفقرة	تجاه المحور
1	62	9.2	لا اتفق بشدة	

2	66	9.8	لا اتفق	
3	62	9.2	محايد	اتفق بشدة
4	230	31.4	اتفق	
5	251	34.3	اتفق بشدة	
المجموع	671	100		
	الوسط الحسابي المرجح			3.83
	الانحراف المعياري			1.287

جدول (6) محور الاحتيال المالي

رقم الفقرة	التكرارات	النسبة المئوية	اتجاه الفقرة	تجاه المحور
1	80	10.9	لا اتفق بشدة	
2	63	8.6	لا اتفق	
3	57	7.8	محايد	اتفق بشدة
4	229	31.3	اتفق	
5	303	41.4	اتفق بشدة	
المجموع	732	100		
	الوسط الحسابي المرجح			3.84
	الانحراف المعياري			1.34

جدول (7) محور اجراءات الحد من عمليات الاحتيال

رقم الفقرة	التكرارات	النسبة المئوية	اتجاه الفقرة	تجاه المحور
1	70	11.5	لا اتفق بشدة	
2	77	12.6	لا اتفق	
3	47	7.7	محايد	اتفق بشدة
4	186	30.5	اتفق	
5	230	37.7	اتفق بشدة	
المجموع	610	100		
	الوسط الحسابي المرجح			3.7
	الانحراف المعياري			1.381

رابعا- تحليل علاقات الارتباط بين محاور الدراسة

جدول (8) علاقات الارتباط بين محاور الدراسة حسب معامل ارتباط بيرسون

الاحتيال المالي	اجراءات الحد من عمليات الاحتيال	كفاءة اجراءات مراقب الحسابات	
0.472**	0.405**	1	كفاءة اجراءات مراقب الحسابات
0.688**	1	0.405**	اجراءات الحد من عمليات الاحتيال
1	0.688**	0.472**	الاحتيال المالي

ويتضح من نتائج تحليل الارتباط في الجدولين اعلاه:

- ان معامل الارتباط بين محاور الدراسة هو معامل ارتباط معنوي بمستوى معنوية 0.01
- وذلك يؤيد فرضيات الدراسة الخاصة بوجود علاقة ارتباط معنوية على صعيد جميع محاور الدراسة.

خامسا- تحليل التباين

عند تحليل تباين المتغيرات حسب فئات التحصيل الدراسي وفئات سنوات الخبرة اتضح وجود فروق معنوية في جميع المتغيرات المدروسة حسب فئات التحصيل العلمي، وعدم وجود فروق معنوية فيها حسب سنوات الخبرة وهذا يعني ان المتغيرات المدروسة تأثرت بالتحصيل الدراسي ولم تتأثر بسنوات الخبرة، كما يتضح من معنوية اختبار F في العمود الاخير من الجدول الاتي: جدول (9) تحليل تباين المتغيرات المدروسة حسب التحصيل الدراسي وسنوات الخبرة

Source	Dependent Variable	Type III Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig
التحصيل الدراسي	كفاءة اجراءات المراقب	714.481	3	238.160	14.106	.000
	الاحتيال المالي	697.193	3	232.398	10.086	.000
	اجراءات الحد من الاحتيال	591.648	3	197.216	10.411	.000
سنوات الخبرة	كفاءة اجراءات المراقب	152.330	4	38.083	2.256	.075
	الاحتيال المالي	95.689	4	23.922	1.038	.396
	اجراءات الحد من الاحتيال	163.765	4	40.941	2.161	.086

سادسا- تقدير معادلة الانحدار:

جدول (10) جدول نتائج الانحدار المتعدد لمحور الاحتيال المالي على كفاءة اجراءات مراقب الحسابات واجراءات الحد من عمليات الاحتيال

معادلة الانحدار المتعدد للاحتيال المالي على	معلمة المقطع a	B1 كفاءة اجراءات مراقب الحسابات	B2 اجراءات الحد من عمليات الاحتيال	معنوية اختبار t للمعامل B1	معنوية اختبار t للمعامل B2	المعنوية الاجمالية F	القوة التفسيرية R ²
كفاءة اجراءات مراقب الحسابات واجراءات الحد من عمليات الاحتيال	16.55	0.099	0.638	0.343	0.000	0.000	0.48

شرح المعادلات المقدرة:

أ- عند استخدام الانحدار المتعدد: يتضح من نتائج تقدير معادلة الانحدار انه ان زادت او تحسنت كفاءة اجراءات مراقب الحسابات بوحدة واحدة فان التحايل المالي سوف تقل بمقدار 0.099

وحدة، وانه ان زادت اجراءات الحد من التحايل بوحدة واحدة فان التحايل المالي سوف تقل بمقدار 0.638 وحدة. وكان تأثير كفاءة الاجراءات معنويا حسب اختبار t ، بينما لم يكن تأثير اجراءات الحد من التحايل معنويا حسب نفس الاختبار. اما المعنوية الكلية للمعادلة المقدرة فقد كانت ممتازة حسب اختبار F وهذا يعني انه يمكن اعتماد هذه المعادلة من اجل تحليل العوامل المؤثرة في التحايل المالي. علما ان القوة التفسيرية للمعادلة المقدرة وحسب قيمة معامل التحديد R^2 كانت مقبولة حيث بلغت قيمتها 0.48 وهذا يعني ان 48% من التغيرات في التحايل المالي تعود الى كفاءة اجراءات مراقب الحسابات واجراءات الحد من التحايل. ان نتائج تحليل الانحدار تثبت فرضية التأثير المعنوي لكفاءة اجراءات مراقب الحسابات.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولا الاستنتاجات

- ١- ان معامل الارتباط بين محاور الدراسة هو معامل ارتباط معنوي بمستوى معنوية 0.01 وذلك يؤيد فرضيات الدراسة الخاصة بوجود علاقة ارتباط معنوية على صعيد جميع محاور الدراسة.
- ٢- هناك تباين من وجهة نظر المبحوثين حول كفاءة اجراءات مراقب الحسابات.
- ٣- هناك تباين من وجهة نظر المبحوثين حول عمليات الاحتيال المالي.
- ٤- هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين كفاءات اجراءات مراقب الحسابات وعمليات الاحتيال المالي.
- ٥- يتضح من نتائج تقدير معادلة الانحدار انه ان زادت او تحسنت كفاءة اجراءات مراقب الحسابات بوحدة واحدة فان التحايل المالي سوف تقل بمقدار 0.099 وحدة وهذا يؤيد الفرضية الرابعة.

ثانيا: التوصيات

- أ. يوصي الباحث بدراسة اجراءات مراقب الحسابات الحالية بشكل تفصيلي من اجل تطوير امكانية الكشف عن عمليات الاحتيال المالي.
- ب. ان العلاقة الطردية بين اجراءات مراقب الحسابات وعمليات الاحتيال المالي يستوجب دراسة جزئياتها وجمع العوامل المؤثرة بها.

المصادر

المصادر باللغة العربية

اولاً: الدوريات

١. جربوع، يوسف محمود، وآخرون "المراجعة التحليلية ومدى استخدامها من قبل مراجعي الحسابات القانونية" مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد 67، 2002
٢. حمادة، رشا محمد أنور "استخدام الاجراءات التحليلية لاغراضمراجعة الحسابات" مجلة المحاسب القانوني العربي، عمان، العدد 159، 1999 .
٣. د. لطيف زيود، وآخرون، "المراجعة التحليلية واثارها على عملية المراجعة العامة للحسابات" مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية المجلد (25) العدد (6) 2003 .
٤. ابراهيم مصطفى علي، (2010)، التهرب الضريبي في مجال التجارة الالكترونية، دبلوم عالي معادل للماجستير في تخصص الضرائب، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.

٥. أمين، عبد الله محمود. تقويم فعالية نظام التحاسب الضريبي لضريبة الدخل في العراق، أطروحة دكتوراه في المحاسبة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000،

ثانيا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١. مهدي، محمود كمال "الاجراءات التحليلية في التدقيق " بحث مقدمالى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبة والتدقيق وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، 2001.

ثالثا: الكتب

١. أدلة التدقيق الدولية – اتحاد المحاسبين الدولي، تعريب الدكتور عصام مرعي، تقديم مجموعة سابا وشركاؤهم، الطبعة الاولى دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

٢. بسيوني، احمد محمد، المحاسبة الادارية – اطار نظري – أساليب عملية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1987.

٣. توماس، وليم دهنكي، وآخرون، المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة د.أحمد حامد حجاج، كمال حسين سعيد، دار المريخ، السعودية، 1989.

٤. جمعية، احمد حلمي، التدقيق الحديث للحسابات، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

٥. الجمل، متولي محمد، وآخرون، أصول المراجعة – مع دراسة حالات تطبيقية متنوعة، الجزء الاول، مطبعة لجنة البانات العربي، 1966.

٦. خضير، مصطفى عيسى، المراجعة والرقابة الداخلية، مكتبة عين شمس، 1972.

٧. الطحان، صبيح، اصول التدقيق الحديث، الجزء الاول، الطبعة الثانية، مطبعة الزمان، بغداد، 1976.

٨. عبد الله، خالد امين، علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية، الطبعة الاولى، الاردنية، عمان، 1977.

٩. عثمان، عبد الرزاق محمد، أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الطبعة الثانية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1999.

١٠. نوري، عبد اللطيف، وآخرون، أصول التدقيق، هيئة المعاهد الفنية، 2000.

١١. صدقي، عاطف. مبادئ المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.

١٢. عطا، محمد حامد. الفحص الضريبي علما و عملا، دار الطباعة الحرة، الاسكندرية، 2002.

1)Periodical:

1. B. Sigloch "input – Output Analysis and the cost Model , A Comment" Accountig Review, April,1971
2. Trevor Gambling" Input – Output Analysis and the Cost Model, A Reply" Accounting Review, April,1971

2)Books

1. Arens, A. Alvin and loebbecke, K. James, "Auditing an integrated approach" 4th ed., 1988, New Jersey.
2. D.H. Taylor, G.W. Glezan" Auditing Integrated Concepts, and procedures " John Willy & Sons Inc. , First Edition, 1979.
- 3.Jagdish Prakash " Auditing Principles, Practices and Problems" Printed in India, Fourth Edition, 1980.
4. James A. Cashin" Hand Book for Auditor " McGraw Hill Book Company, 1971.
5. Walter B. Meigs, O. Ray Whittington, Robert F. Meigs "Principals of Auditing "Richard D. Irwin Inc. , Eighth Edition, 1985.
6. William C. Boynton, Raymond N. Johnson, Walter G. Kill "Modern Auditing " John Willy & Sons Inc. , Seventh Edition, 2001.

3)Internet

1. Anthony J. Mancuso " Analytical Procedures " ,
<http://www.nysscpa.org/cpajournal/12268860.htm>
2. Pamela Jerskey" Using Analytical Procedures for Continues Auditing and Fraud Detection " Boston College ,
<http://www2.bc.edu/~jerskey/ap1.pdf#search=%20Analytical%20procedures%22> .
3. drmasri.atwebpages.com/index.php
- 4.http://drmasri.atwebpages.com/index.php?option=com_content&view=article&id=708

م/استمارة استبيان

تحية طيبة:

تمثل هذه الاستمارة جزء من مشروع بحث بعنوان: دور اجراءات مراقب الحسابات في الكشف عن عمليات الاحتيال المالي "دراسة استطلاعية لاراء عينة من مراقبي الحسابات في العراق". لذا نرجو تفضلكم مشكورين باختيار واحدة من الاجابات التي ترونها مناسبة لكل سؤال بوضع اشارة () في الحقل المخصص، وبالتأكيد على ان المعلومات لأغراض البحث العلمي فحسب فلا داعي لذكر الاسم. أملين تعاونكم ومساعدتكم لنا في الاجابة عن مفرداتها بموضوعية.

ملاحظة: يرجى الاجابة على جميع الاسئلة لأن ترك أي سؤال دون الاجابة عليه يعني عدم صلاحية الاستمارة للتحليل، وشكرا لتعاونكم.

البحث

أولاً:معلومات تعريفية:

1- التحصيل العلمي:

- | | | |
|---------------------------------------|---------------------------------------|--|
| <input type="checkbox"/> أ.دبلوم فاقل | <input type="checkbox"/> ب. بكالوريوس | <input type="checkbox"/> ج. دبلوم عالي |
| <input type="checkbox"/> د. ماجستير | <input type="checkbox"/> هـ. دكتوراه | |

2- عدد سنوات الخبرة:

- | | | |
|---------------------------------------|---|---------------------------------------|
| <input type="checkbox"/> أ. 1-5 سنة | <input type="checkbox"/> ب. 6-10 سنة | <input type="checkbox"/> ج. 11-15 سنة |
| <input type="checkbox"/> د. 16-20 سنة | <input type="checkbox"/> هـ. 21 سنة فأكثر | |

ثانيا : مؤشر متغير كفاءة إجراءات مراقب الحسابات

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
2	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع ما يقابلها من بيانات في الفترة السابقة في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
3	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
4	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع توقعات المراجع في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
5	تؤثر مقارنة بيانات العميل مع توقعات باستخدام بيانات غير مالية في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
6	يؤثر تدقيق بنود النقدية في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
7	يؤثر تدقيق بنود الموجودات المتداولة في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
8	يؤثر تدقيق بنود الموجودات الثابتة في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
9	يؤثر تدقيق المطلوبات قصيرة الامد في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
10	يؤثر تدقيق المطلوبات طويلة الامد في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					
11	يؤثر تدقيق راس المال في كفاءة إجراءات مراقب الحسابات					

ثالثاً: مؤشر متغير الاحتيال المالي

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	يمثل الاحتيال المالي التدليس والتضليل بنية الغش لدفع المستفيدين من المعلومات المحاسبية لاتخاذ قرار معين وأداء فعل أو الامتناع عن فعل.					
2	يشمل الاحتيال المالي إخفاء الحقائق في مفردات الإفصاح المحاسبي.					
3	يعد سوء استخدام الأموال المعهودة لشخص معين وتغطية سوء الاستخدام في السجلات المحاسبية من أشكال الاحتيال المالي.					
4	يشمل الاحتيال المالي التصرف بالأموال المعهودة بها بشكل غير قانوني وتغطية هذا التصرف عن طريق التلاعب بالسجلات والدفاتر المحاسبية.					
5	يعد الاحتيال المالي خطأ وقع عن قصد أي عن عمد وسبق إصرار.					
6	إن الخطأ المقصود ضمن الاحتيال المالي يهدف إلى إخفاء معالم غش وقع بقصد تحقيق منفعة ذاتية أو مغنم شخصي على حساب المنشأة، وذلك عن طريق التلاعب في البيانات المحاسبية التي تتضمنها المستندات أو السجلات أو الدفاتر أو القوائم المالية.					
7	يمثل الاحتيال المالي تحريف مقفل للحقيقة في البيانات المحاسبية كتزوير المستندات الثبوتية أو تحريف البيانات والمبالغ والأرقام والتواقيع والأسماء والعناوين.					
8	ينجم عن الاحتيال المالي ضرر مادي أو معنوي أو اجتماعي.					
9	يشمل الاحتيال المالي المخالفات المالية المتمثلة بالتلاعب بالأموال.					
10	يشمل الاحتيال المالي المخالفات المالية المتمثلة بالتلاعب في تطبيق التعليمات المالية.					
11	يمثل الاحتيال المالي بإجراءات التهرب الضريبي المشتملة على المخالفة الضريبية الناجمة عن إخفاء المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية.					
12	يمثل الاحتيال المالي بإجراءات التهرب الضريبي المشتملة على المخالفة الضريبية الناجمة عن تحريف المعلومات المقدمة للإدارة الضريبية أو تزويرها بهدف تقليل مبلغ الضريبة.					

رابعاً: مؤشر متغير اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي

ت	الفقرات	اتفق بشدة	اتفق	محايد	لا اتفق	لا اتفق بشدة
1	تعد بيئة العمل التي يسودها الصدق والاستقامة والأمانة من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
2	يعد عدم السماح بالجمع بين أعمال تتضارب فيها المصالح من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
3	تعد لائحة آداب المهنة وأخلاقيات العمل من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
4	يعد إعاقه التواصل من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
5	يعد المخبرون السريون من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
6	تعد العقوبة من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
7	تعد الخطوط الساخنة من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
8	يعد تقديم الحسابات الشخصية السنوية من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
9	يعد الازدراء المجتمعي من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					
10	يعد التثقيف من اجراءات الحد من عمليات الاحتيال المالي					

